قانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٩٤

بربط حساب ختامى موازنة هيئة النقل العام بالقاهرة

عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢

إسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يربط حساب ختامى كل من الاستخدامات والايرادات الفعلية لهيئة النقل العام القاهرة عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ٨١٠٩٣١٤٩٩ جنيها (فقط وقدره ثمانمائة وعشرة ملايين وتسعمائة وواحد وثلاثون ألفا واربعمائة وتسعة وتسعون جنيها لاغير) وذلك وفقا لما يلى :

أولا : الاستخدامات الجارية :

يربط حساب ختامى الاستخدامات الجارية عن المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ٤٧١٦٢٠٥٥٦ جنيها (فقط وقدره أربعمائة وواحد وسبعون مليونا ومائة وعشرون ألفا وخمسمائة وستة وخمسون جنيها لاغير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول : أجور بمبلغ ١١٨٦١٨٨٤٩ جنيها .

(ب) الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٣٥٢٠٠١٧٠٧ جنيهات .

ثانيا : الاستخدامات الرأسمالية :

يربط حساب ختامى الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ٩١ /١٩٩٢ بمبلغ ٢٣٩٣١٠٩٤٣ جنيها (فقط وقدره ثلاثمائة وتسعة وثلاثون مليونا وثلاثمائة وعشرة آلاف وتسعمائة وثلاثة وأربعون جنيها لاغير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٩٩٥٠٨٣٤٤ جنيها .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٢٣٩٨٠٢٥٩٩ جنيها .

ثالثا : الإيرادات الجارية :

يربط حساب ختامى الإيرادات الجارية بالباب الثانى - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ٩١ /١٩٩٢ بمبلغ ٤٧١٦٢٠٥٥٦ جنيها (فقط وقدره أربعمائة وواحد وسبعون مليونا وستمائة وعشرون ألفا وخمسمائة وستة وخمسون جنيها لاغير) .

رابعا : الإيرادات الرأسمالية :

يربط حساب ختامى الإيرادات الرأسمالية عن السنة المالية ٩١ /١٩٩٢ بمبلغ ٣٣٩٣١٠١٤٣ جنيها (فقط وقدره ثلاثمائة وتسعة وثلاثون مليونا وثلاثمائة وعشرة آلاف وتسعمائة وثلاثة وأربعون جنيها لاغير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٢٤٤٣٧٨٧٦٥ جنيها .

(ب) الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٩٤٩٣٢١٧٨ جنيها .

(المادة الثانية)

تعدل اعتمادات الاستخدامات الجارية بموازنة هيئة النقل العام بالقاهرة عن السنة المالية ١٩٩٢/٩١ ، بمبلغ ٦٣٥٥٢٣٧٢ جنيها (فقط وقدره ثلاثة وستون مليونا وخمسمائة واثنان وخمسون ألفا وثلاثمائة واثنان وسبعون جنيها لاغير) وذلك لمواجهة الزيادات التى وقعت بالباب الأول - الأجور بمبلغ ٦٤٤٢٨٤٩ جنيها ، وبالباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٥٧١٠٩٥٢٣ جنيها ، وذلك مقابل زيادة مماثلة بالباب الثانى - الايرادات الجارية والتحويلات الجارية (عجز مرحل) وفقا لما أسفرت عنه الحسابات الختامية للهيئة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ رجب سنة ١٤١٥ هـ

(الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٤ م)

حسنى مبارك